وزير الصناعة والتجارة لـ«الميثاق»:

تسهيلات حكومية كبيرة للمنشآت الصناعية

لقاء/ جمال مجاهد

• كشف وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل عن أن الحكومة سوف تقوم بمنح تسهيلات عدة للمنشآت الصناعية، من بينها تسهيل الحصول على القروض بدون فوائد أو قروض ميسرة الدفع على المدى الطويل، والإعفاء من الضرائب، والإعفاء من الجمارك على مدخلات الإنتاج من الآلات والمواد الخام، وشراء المنتجات الوطنية، وإعفاء الصادرات من كافة الرسوم والضرائب، والمشاركة في دراسات الجدوى لبعض المشاريع، إلى جانب تقديم الخدمات في المجالات الإرشادية والوقائية.

وقال الوزير المتوكل في حديث لـ "الميثاق" إن الدعم الحكومي الذي سوف يقدم لهذه الصناعات يجب أن يأخذ في الاعتبار زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية بما يمكّنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي، وقيام أجهزة الإعلام المختلفة بالترويج والتعريف بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات وحث المواطنين على شرائها وسرعة الوقوف على المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها، وتخفيض تكلفة الإعلان والدعاية والترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات والأخذ بمبدأ أفضلية الشراء المحلي من منتجاتها وخدماتها وتسهيل مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية. فضلاً عن إعداد قوائم إرشادية بخطوات تأسيس الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المختلفة وإجراء مسح دوري لهذه الصناعات لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها، بهدف مساعدة الجهات المسئولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه الصناعات وتشخيص احتياجاتها التدريبية والخدمية والتسويقية المختلفة، والعمل على إعداد قوائم بالفرص الاستثمارية المتاحة التي تصلح لأن تكون مجالاً لاستثمار الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

إستراتيجية للمنشآت الصغيرة

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن إستراتيجية تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التي يجري إعدادها حالياً تركز بشكل رئيسي على مكافحة الفقر وزيادة الدخل وفرص العمل المجزية والمستديمة لعشرات الآلاف من اليمنيين رجالاً ونساءً، وذلك عن طريق المنشآت الصغيرة والأصغر في المناطق المدنية والريفية وفي القطاعات الزراعية وغير الزراعية.

وأشار المتوكل إلى أن إستراتيجية تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر تهدف إلى توسيع قدرات الاقتصاد الوطني من خلال تقوية وتنويع المنشآت الصغيرة والأصغر "خاصة الصغيرة منها"، وأشار إلى أن التشجيع المناسب لقطاع المنشآت الصغيرة والأصغر بجانبيها الزراعي وغير الزراعي مهم لتحقيق هذه الأهداف.

وأوضح أن الإستراتيجية الجديدة تشمل تحسين الخدمات المالية وغير المالية "خدمات تنمية الأعمال" للمنشآت الصغيرة والأصغر الزراعية وغير الزراعية، وتطوير إطار قانوني مناسب للتمويل الأصغر وتسهيلات الادخار المصاحبة لذلك للفقراء، وتحسين الطرق الريفية ونظم حماية وترشيد استهلاك المياه، وتدخلات إضافية للترويج للمنشآت الصغيرة والأصغر بحسب الحاجة. وتابع "سيكون تركيز الإستراتيجية على العمل على بناء قدرات لتوفير الخدمات من خلال آليات القطاع الخاص والتي تعتمد على الربح وذلك لتتمكن من توفير خدمات مستدامة، مثل الاستعانة بمدربين من القطاع الخاص للتدريب في مجالات الأعمال، والاعتماد على عمال مدربين لتقديم الخدمات لمربي الحيوانات. كما سيتم من خلال الإستراتيجية العمل على الترويج للمنشآت الصغيرة والأصغر على حد سواء وفي المجال الزراعي وغير الزراعي، بالإضافة إلى التركيز على المنشآت القائمة سواءً كانت مملوكة للرجال أو النساء، وسيتم أيضاً تشجيع المنشآت الجديدة وفي مجالات عمل جديدة وذلك بغرض المساعدة على تنويع القطاع، وسيكون الهدف الرئيسي هو تحسين الأعمال".

واستعرض الدكتور المتوكل رؤية وزارة الصناعة والتجارة المستقبلية للإستراتيجية للنهوض بقطاع الصناعات الصغيرة، وأشار إلى تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة الزراعية وغير الزراعية، وأهمية التركيز على خلق فرص عمل جديدة، وخفض العجز في الميزان التجاري، واستخدام مواد أولية محلية، وزيادة المكون المحلي في منتجات الصناعات الصغيرة، وحلول المنتجات الوطنية محل الواردات التي تعبر عن احتياجات منطقية للسوق. بالإضافة إلى زيادة التنمية الإقليمية من خلال الاهتمام بالمناطق اليمنية المتعطشة للنمو مثل المناطق المحرومة وذلك بتشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة على التواجد لتحقيق تنمية جغرافية متوازنة، وتفعيل دور المرأة.

وأكد أن تحقيق الترابط مع الصناعات الأخرى يتم من خلال زيادة المكون المحلي في الصناعات النهائية الكبيرة، والتغلب على مشكلة السوق التي تواجه الصناعات الصغيرة، وحث المشروعات الصغيرة على تطوير منتجاتها، والتنبه لمفهوم الجودة والمواصفات لدى المشروعات الصغيرة، وتعميق عمليات البحث والتطوير التكنولوجي، إلى جانب تشجيع مبدأ المناولة الصناعية والتعاقد من الباطن، ومنح المشروعات الصغيرة حصة من احتياجات الحكومة. وأشار إلى تطوير الوسائل المستخدمة من خلال زيادة المستوى التقني ورفع المهارات الفنية للعمل وتنمية القدرات الإدارية، فضلاً عن إعداد الخريطة الاستثمارية للجمهورية اليمنية، ودراسة الموارد والسكان عبر تحديد موقع التوطن الصناعي وإظهار النتائج وإصدار الدليل.

تطوير المنشآت الصغيرة

وحول تطوير قطاع المنشآت الصغيرة شدد وزير الصناعة والتجارة على أن هذا القطاع بحاجة إلى رعاية شديدة لتطويره وتأهيله لأداء دوره والتغلب على العوائق التي تواجهه.

وأشار إلى ضرورة التنظيم المؤسسي لقطاع المنشآت الصغيرة من خلال الإشراف عليه الذي يتضمن رسم السياسات الخاصة بالقطاع، وإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتطوير القطاع، وتكوين قاعدة معلومات عن الصناعات الصغيرة، وإعداد خرائط الاستثمار للصناعات الصغيرة، واقتراح التشريعات المحفزة، وإصدار التراخيص اللازمة. إلى جانب صدور التشريعات المحفزة من إعفاءات جمركية وضريبية وإعفاءات على مستلزمات الإنتاج، وإنشاء التجمعات الصناعية.

وفي جانب التسويق فإن من متطلبات قطاع المنشآت الصغيرة تسويق سياسات الإنتاج من خلال إنتاج سلع وسيطة أو مغذية تكون مدخلات لصناعة أخرى، وتطبيق مفهوم الجودة والمواصفات القياسية وإدخال نظام المراقبة والفحص، وإنتاج السلع المعبرة عن احتياجات ضرورية ومنطقية للسوق، بالإضافة إلى توسيع نطاق السوق أمام المشروعات الصغيرة عن طريق الترويج للمنتجات والمشاركة في المعارض الدولية، وكذا تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال تخفيض الرسوم الواردة على الخامات ومستلزمات الإنتاج.

كما تشمل النواحي الفنية المعلوماتية "قاعدة معلومات" والخدمات الاستشارية والتكنولوجيا والتدريب، فيما يتمثل الدعم المادي للمشروعات الصغيرة برفع القدرة الائتمانية للمشروعات الصغيرة وإيجاد قنوات تمويلية مختلفة لدعم المشروعات الصغيرة.

ومن أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة تطرق الدكتور المتوكل إلى عدة حلول تتضمن إيجاد جهة لتنمية المشروعات الصغيرة، ونشر الوعي العام بأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيانات والإحصاءات في مختلف المجالات، والاهتمام بتطوير الكفاءات الإنتاجية لهذه المؤسسات، والاهتمام بتسويق المنتجات وخدماتها، ونظام تمويلي متكامل لمساعدة المؤسسات، وإعداد قوائم إرشادية، والإعلان والدعاية والترويج لمنتجات المشروعات الصغيرة وخدماتها.

وتشكل الصناعات الصغيرة في اليمن ما نسبته ٩٥,٨٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية يعمل بها ٤٢٪ من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ,يشكل العنصر النسوي منهم ٢,٥٪، ويساهم هذا القطاع بحوالي ٤١,٤٪ من القيمة المضافة المولدة في قطاع الصناعات التحويلية.

ويعد هذا القطاع مجالاً خصباً لاستغلال الموارد المادية والبشرية والمشاركة بفاعلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية..وأوضحت إحصائيات العام ٢٠٠٦ أن من إجمالي حجم المنشآت الصناعية في اليمن البالغة ٣٨ ألف و١٦٠ منشأة، تمثل المنشآت الصناعية الصغيرة "١-٤" عمال منها ٣٦ ألف و٢٥٢ منشأة يعمل بها ٧٦٣٩٠ عاملاً وعاملة، إلا أن مساهمتها في الناتج الصناعي الإجمالي لا يتجاوز الـ ٣٤,٢٪..أما المنشآت الصناعية المتوسطة "٥-٩" عمال فتبلغ ١٥٢٦ منشأة تمثل ما نسبته ٤,١٪ من إجمالي حجم المنشآت الصناعية يعمل بها ٣٣١٣٠ عاملاً وعاملة.

ملتقى عربي

وتستضيف العاصمة صنعاء خلال الفترة من ٢٥ 26 أنوفمبر القادم الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، تحت شعار "الجودة والإبداع ضمان مستقبل الصناعات العربية في ظل العولمة".

وأكد وزير الصناعة والتجارة رئيس اللجنة التحضيرية للملتقى الدكتور يحيى المتوكل أن الملتقى العربي سيعقد بمشاركة وزارات الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والاتحادات والجمعيات المهنية المعنية بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومجالس غرف التجارة والصناعة العربية، والاتحادات العربية النوعية، إضافة إلى الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية وبعض المؤسسات الأجنبية ذات التجارب الرائدة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد المتوكل أن الملتقى يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها توفير مناخ أفضل للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الصعوبات والمعالجات التي تحتاج لها، إضافة إلى التعريف بالوسائل والسبل المثلى لتطبيق الأساليب السائدة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار والتجديد والمبادرة الفردية في الدول العربية.كما يهدف الملتقى إلى طرح المفاهيم والتصانيف السائدة في الدول العربية حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودراسة خصائص تلك الصناعات في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل ومدخلات الإنتاج وذلك بهدف تقريب تلك المفاهيم، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاعين العام والخاص في تحسين أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، واستعراض نماذج دولية لاستخلاص نتائج تطبيق تلك النماذج والاستفادة منها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات، وإيجاد نظام تمويلي متكامل للمجالات التي تحتاج لها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التركيز على دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل، وإبراز فرص تسويق المنتجات لهذه الصناعات على المستوى المحلي والإقليمي.

وقال الدكتور المتوكل إن محاور الملتقى ستركز على تنظيم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل والاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية التكنولوجيا والجودة والتدريب والإبداع والمعلومات في تطويرها، إضافة إلى تنمية العلاقات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

واعتبر المتوكل أن المشاريع الصغيرة هي الحل الأمثل للحد من البطالة ومكافحة الفقر اللذان يشكلان هماً كبيراً يلقي بظلاله سلبياً على النمو الاقتصادي في اليمن، منوهاً بحرص الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة على تعزيز دور هذا القطاع وتوسيعه، وتذليل المعوقات التي تعترض عمله كتوفر التمويلات اللازمة وبما يسهم في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

ولفت إلى الأهمية التي تحتلها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو والتنمية في جميع بلدان العالم، سواءً الصناعية منها أو النامية، مبيناً أن الدول المتقدمة تولي هذه الصناعات، لأسباب اقتصادية واجتماعية، اهتماماً متزايداً تمثل بصفة خاصة في العمل على الحد من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على هذه الصناعات ودعم قدراتها في التوسع والنمو وفي خلق الثروة واستقطاب المزيد من العمالة.

وأشار إلى ما يحظى به قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا من دعم قوي ومتواصل تتكامل فيه جهود جميع الجهات المختصة على المستويين الإتحادي والوطني، من أجل حماية وتعزيز دور هذا القطاع ودعم قدراته التنافسية من خلال حزمة متكاملة من الأنشطة والبرامج، تضم على الخصوص تنمية فكر المنشأة وتشجيع التحديث وتحسين المحيط المالي وتعزيز القدرات التنافسية وتوفير شبكات الدعم المختلفة.

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن الملتقى سيكون فرصة لتمكين المسئولين وأصحاب القرار من القطاعين العام والخاص في هذه الصناعات، من التواصل والتشاور وتبادل الآراء والخبرات واستعراض التجارب العربية والدولية الناجحة ودراسة أهم الموضوعات والأساليب الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تنمية وتطوير هذا القطاع والحد من الآثار السلبية للعولمة عليه، وذلك من خلال استعراض ومناقشة البحوث والدراسات التي ستقدم خلال فعالياته وورش العمل المصاحبة له.

٢٧٨,٣ مليار ريال نفقات رأسمالية واستثمارية

الحكومة تسدد قروضاً خارجية بمبلغ ١٤,٩ مليار ريال في ٢٠٠٦م

كتب المحرر الاقتصادي

□ بلغت النفقات الرأسمالية والاستثمارية الفعلية للحكومة في عام ٢٠٠٦م ٢٧٨ مليارا و٣٠٧ ملايين و٤١٧ ألفاً و٤٢١ ريالاً مقابل تقديرات بمبلغ ٣٥٠ مليارا و٩١٣ مليوناً و٢٦٦ ألف ريال، وبصافي وفر بلغ ٧٢ مليارا و٦٠٥ ملايين و٨٤٨ ألفاً و٥٧٩ ريالاً، وبنسبة ٢٠,٦٩٪.

وأشارت المذكرة التفسيرية للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦م حصلت عليها «الميثاق» الى أن التمويل المحلي الفعلي للنفقات الرأسمالية والاستثمارية بلغ ٢٧٨ مليارا و١٢٨ مليونا و٤١٣ ألفاً و٣٢٣ ريالاً مقابل تقدير بلغ ٢٦٨ مليارا و٦٦٩ مليونا و٦ آلاف ريال، وبصافي وفر بلغ ٩ مليارات و٤٥٩ مليونا و٤٠٧ آلاف و٣٢٣ ريالاً وبنسبة ٣,٥٢٪.

في حين بلغ التمويل الخارجي الفعلي ٣٣ مليارا و٧٩١ مليونا و٥٠٨ آلاف و٨٣٥ ريالاً مقابل تقدير بلغ ٦٢ مليارا و٦١٠ ملايين و٢٦٨ ألف ريال، وبصافي وفر بلغ ٢٨ مليارا و٨٠٩ ملايين و٧٥٩ ألفاً و١٦٥ ريالاً، وبنسبة ٤٦,٠٢٪.

كما بلغت نفقات الاقراض الحكومي والمشاركة في أسهم رأس المال الفعلية ٦٨ مليارا و٩٧٣ مليونا و٨٩٣ ألفاً و٩٤٠ ريالاً مقابل نفقات تقديرية ٧٧ مليارا و٨٩٧ مليونا و٨٧٧ ألف ريال، وبصافي وفر بلغ ٨ مليارات و٩٢٣ مليونا و٩٨٣ ألفاً و٦٠ ريالاً وبنسبة ١١,٤٦٪.

وأسفر الحساب الختامي المقدم الى مجلس النواب عن عجز رأسمالي فعلي بلغ ٣٢٨ مليارا و٤٧٩ مليونا و٧١٢ ألفاً و٨٣٦ ريالاً، مقابل تقدير بلغ ٤٠٨ مليارات و٥١٨ مليونا و٨٧٦ ألف ريال وبنقص في العجز الرأسمالي الفعلي بلغ ٨٠ مليارا و٣٩ مليونا ١٦٣ ألفاً و١٦٤ ريالاً وبنسبة ١٩,٦٪.

ووفقاً لمذكرة الحساب الختامي فقد بلغ الفائض الفعلي للتمويل الخارجي ١٨ مليارا و٨٢٤ مليونا و٥٨١ ألفاً و١٥٩ ريالاً، مقابل تقدير بلغ ٤٤ مليارا و٥١٧ مليونا و٨٨٨ ألف ريال.. وبنقص بلغ ٢٥ مليارا و٦٩٣ مليونا و٣٠٦ آلاف و٨٤١ ريالاً.

وأرجعت المذكرة ذلك الى الاقتراض الخارجي الفعلي الذي بلغ ٣٣ مليارا و٧٩١ مليونا و٥٠٨ آلاف و٨٣٥ ريالاً مقابل تقديرات بلغت ٦٢ مليارا و٦٠١ مليونا و٢٦٨ ألف ريال وبنقص قدره ٢٨ مليارا و٧٠٩ ملايين و٧٥٩ ألفاً و١٦٥ ريالاً وبنسبة ٤٦٪.

كما بلغ التسديد الفعلي للقروض الخارجية ١٤ مليارا و٩٦٦ مليونا و٢٧ ألفاً و٦٧٦ ريالاً مقابل تقديرات بلغت ١٨ مليارا و٨٣ مليونا و٣٨٠ ألف ريال وبنقص قدره ٣ مليارات و١١٦ مليونا و٤٥٢ ألفاً و٣٢٤ ريالاً وبنسبة ١٧,٢٪.

وأشارت مذكرة الحساب الختامي لموازنة عام ٢٠٠٦م الى أن الايرادات الرأسمالية الفعلية بلغت مليارين و٦٧٢ مليونا و٧٦٦ ألفاً و٤٥٧ ريالاً مقابل تقديرات بلغت ٦٤٩ مليونا و٢٧٥ ألف ريال، وبصافي زيادة بلغت مليارين و٢٣ مليونا و٤٩٢ ألفاً و٤٥٧ ريالاً، وبنسبة ٣١١,٦٥٪.

في حين بلغت ايرادات المنح الفعلية ١٥ مليارا و١٦ مليونا و٤٠٠ ألف و٤١٥ ريالاً مقابل تقديرات بلغت ١٩ مليارا و٦٤٢ مليونا و٩٩٢ ألف ريال، وبصافي نقص بلغ ٤ مليارات و٦٢٦ مليونا و٥٩١ ألفاً و٥٨٥ ريالاً وبنسبة ٢٣,٥٥٪.

كما بلغت ايرادات مترحلات أصول القروض ومبيعات أسهم رأس المال الفعلية عام ٢٠٠٦م مليارا و١١٢ مليونا و٤٣٠ ألفاً و٦٥٣ ريالاً، وبصافي زيادة بلغت مليارا ١١٢ مليونا و٤٣٠ ألفاً و٦٥٣ ريالاً حيث لم تقدر أية ايرادات متوقعة لهذا الباب عام ٢٠٠٦م.